مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثامن ـ العدد الثاني

ربيع الآخر ـ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ
(مايو ـ يوليه ٢٠٠٦م)

- الحجة النحوية في كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي
- في المسار التطوري للنحو العربي قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى
- الترخُّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير
- أثر المعنى في تعدّد أبنية التكسير دراسة تصريفيّة
- رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• الحجة النحوية في كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي
محمد حلمي عبد السلام ٣

• في المسار التطوري للنحو العربي قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى
الطيب دبّه ٥٩

• الترخُّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير
فايز صبحي عبدالسلام تركي ٨٩

• أثر المعنى في تعدّد أبنية التكسير دراسة تصريفيّة
خالد بن إبراهيم النملة ١٢٣

• رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية
سعود بن عبدالله آل حسين ١٨٥

الهيئة الاستشارية للتحرير:

★ إبراهيم بن سليمان الشمسان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
★ أمين عبدالله سالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
★ حسن شاذلي فرهود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
★ سليمان بن إبراهيم العايد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
★ عبد العلي الودغيري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
★ علي أبو المكارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
★ عياد بن عيد الثبيتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
★ محمد بن حسن باكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
★ محمد بن يعقوب تركستاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.

ضوابط النشر:

١ـ أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

في المسار التطوري للنحو العربي

قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى

الطيـب دبّــه

أستاذ اللسانيات بقسم اللغة العربية وآدابها

بجامعة الأغواط / الجزائر

شهد الدرس النحوي العربي، منذ مراحل تشكله الأولى، محاولات عدّة لتجديده وإعادة النظر في مناهجه وتصوراته، خاصةً منها ما يتعلق بنظرية العامل: فمن قطرب (ت٢٠٦ هـ) الذي أنكر الدلالة في الحركة الإعرابية معترضاً على الخليل[١]، إلى عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ هـ) صاحب نظرية النظم التي حرص فيها على إعادة الاعتبار للمعنى في الدرس النحوي، إلى ابن مضاء (ت٥٩٢ هـ) الذي دعا إلى إلغاء نظرية العامل معتقداً أنها من القضايا التي ينبغي أن تُحذف من النحو لاستغنائه عنها[٢]، إلى طلائع البحث اللغوي العربي الحديث التي سعت ـ في ضوء الاتصال بمناهج اللسانيات الغربية الحديثة ـ إلى التجديد في دروس النحو العربي، وإلى إعادة صياغة المنظور المنهجي لكثير من قضايا اللغة العربية المختلفة.

وفي العصر الحديث تعددت محاولات التجديد في منهج النحو العربي وتعددت وجهات النظر فيها نظراً لتعدد اتجاهات اللغويين العرب في ضوء تأثرهم باللسانيين الغربيين وبما جاءوا به من نظريات لسانية في القرن العشرين. ويمكن القول إن أهم تلك الاتجاهات وأجداها وأقربها إلى الصياغة العلمية المتكاملة[٣] تلك التي ظهر فيها الاهتمام بقضايا النحو الوظيفي، وذلك اعتماداً على ما وعاه بعض المحدثين من نصوص التراث العربي وعلى ما أخذوه من نظريات اللسانيات الوظيفية : مثل الوظيفية التركيبية عند أ.مارتيني، والنظرية السياقية عند فيرث، والوظيفية التداولية عند سيمون دايك[٤].

(١) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح/ مازن المبارك، دار النفائس ط ٤، ١٩٨٢، ص ٧٠.

(٢) انظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، تح / محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط ١، ١٩٧٩، ص٦٩.

(٣) لعل من أوجه الأهمية والتكامل في هذا الاتجاه أنه لا يقتصر على دراسة المبنى وحده كما تفعل بعض الدراسات العربية التي تعتمد على النظريات البنوية الحريصة على إقصاء المعنى في دراسة اللغات (كالجلوسيمية والتوزيعية) وإنما يهتم بدراسة المبنى والمعنى معاً مثلما سنبيّنه فيما يلي من صفحات هذا البحث (انظر : الفقرة الموالية في المتن أعلاه).

(٤) للتفصيل انظر : عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع – الأردن،ط١، ٢٠٠٢، ص ٣٠٠ –٣٠٩.

إن الوظيفية منهج يستهدف دراسة المعنى من حيث هو قيم دلالية تقتضي تنظيماً خاصاً في المبنى؛ والوظيفيون لا يكتفون بدراسة المباني وحدها ولا يُوقفون نتائج التحليل ونهاياته عند تصنيفها إلى صور وأقسام في ظل منهج لفظي استقرائي يستهدف دراسة المبنى في ذاته كما يفعل البنويون، وكما يفعل جمهور النحاة العرب، وإنما ينظرون في علاقة تلك الصور والأقسام بما يمكن أن تفيده من معان من أجلها وباقتضاء منها كان ترتيب تلك الصور والأقسام على ما رتبت به وبُنيت عليه.

والحقيقة أن الوظيفية، في الدرس اللساني الحديث، درجات ومراتب: منها ما يرتبط بدراسة المعاني من حيث هي صور تجريدية لا تخرج عن الحدود النموذجية للغة مثلما تصورها البنويون والتوليديون، وهو ما نجده، مثلاً، عند أ.مارتيني ون.تشومسكي ضمن ما نعته بعض الباحثين بالوظيفية الضعيفة(١) نظراً لأنها توجه اهتمامها لتتبع الصور النموذجية لمعاني الوحدات في نطاق ما يمكن أن نسميه، في لسانيات اللغة linguistique de la langue بالنظام المغلق Système clos، ومنها ما يرتبط بدراسة معاني الوحدات ووظائفها ضمن تحقيقاتها المادية لدى المتكلمين في نطاق ما يمكن أن نسميه في لسانيات التلفظ linguistique d'énonciation بالنظام المفتوح Système ouvert(٢) أين يتم انفتاح جمل اللغة وعباراتها على وجوه

(١) وتقابلها الوظيفية القوية وهي ما يوجد عند أتباع لسانيات التلفظ واللسانيات التداولية (انظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، منشورات عكاظ، ١٩٨٩، ص ٨٢ – ٨٣).

(٢) يرتبط مبدأ الانفتاح، في اللسانيات الغربية، بالبعد الحركي dynamique الذي يتقابل مع البعد السكوني synchronique في النظام اللساني المغلق. ويبرز مفهوم الحركية في النشاط اللغوي من خلال مستويات مختلفة لانفتاح النظام اللساني نذكر منها: الانفتاح على مستوى الدراسة التطورية للغة، وهو انفتاح تتجلى حركيته في متابعة البعد الزمني التعاقبي، والانفتاح على مستوى إنتاج اللغة عند المتكلمين، وهو ما يتجلى في تحويل البنى اللغوية المفترضة – عند المتكلمين– إلى إنجاز مادي توجهه الأغراض والمقاصد والانفعالات. أما الحركية على مستوى إنتاج اللغة في التصور اللساني للنظرية التوليدية والتحويلية فهي حركية داخلية من حيث هي جانب إجرائي لعمل اللغة في الأذهان، ولذلك فإن النظام اللساني يظل فيها مغلقاً.

متعددة من المعاني ترتبط بأغراض المتكلمين ومقاصدهم، وهنالك درجة ثالثة للوظيفية نجدها في أعمال أوستين، وسيرل، وغيرهما ممن يسموْن بالتداوليين، وهم الذين تتجاوز الوظيفية عندهم مجالي اللغة والكلام لتستوعب مجالاً ثالثاً هو مجال المقام situation، ويتحدد الموضوع في هذا المجال بما يمكن أن نسميه لسانيات المقام linguistique de la situation أين يُنظر إلى عبارات اللغة بوصفها عناصر مبهمة Deictiques في نظام إبلاغي للخطاب لا ينصب فيه الاهتمام على العبارات ذاتها بقدر ما ينصب على الظروف المقامية المحيطة بإنتاج تلك العبارات.

أما في التراث النحوي العربي فلم تحظ دراسة المعنى بمثل ما حظيت به دراسة المبنى؛ والمتأمل في نصوص النحاة يجد أن أغلبها ـ ونعني به نصوص النحاة المتأخرين ـ يشير إلى أن النحو لا يخرج عن كونه نماذج قارة وأبنية مقدرة وإعراباً في أواخر الكلم. ويمكننا القول إن دراسة المعنى لم تنل نصيبها من احتفال النحاة العرب باستثناء ما كان من سيبويه ومن معه من متقدمي النحاة وقلةٍ من النحاة المتأخرين أمثال أبي بكر بن السراج ٣١٦ هـ، وابن جني ٣٩٢ هـ، ومحمود بن مسعود الغزني ٤٣١ هـ، والسكاكي ٦٢٦ هـ، وشمس الدين السخاوي ٩٠٢ هـ، وهم ممن يرون أن وظيفة النحو هي معرفة تأليف الكلام العربي كما نطق به الفصحاء من العرب وليس مجرد بحث في أواخر الكلم(١)، وأن دراسة النحو تقوم على النظر في المبنى والمعنى معاً: والذي يقرأ كتاب سيبويه يلاحظ اهتماماً كبيراً بالتقعيد للأبواب النحوية ولما يتصل بها من الأشكال والمباني في ضوء نظرية العامل وظاهرة الإعراب لكنه في الوقت نفسه يجد التفاتاً واضحاً إلى الكثير من ظواهر اللغة المتصلة بالمعنى مثل التقديم والتأخير، والحذف، والاستفهام، والخبر،

(١) انظر: مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة – إيران – قم، ط ٢، ١٤٠٥هـ، ص ٢٧–٢٩.

والوصل والفصل وغيرها(١) من الأساليب التي يدعو فيها سيبويه إلى مراعاة المخاطب(٢) من خلال ما يستعمله المتكلم للتعبير عن معان تخرج بالكلام عما وُضع له في أصله ومبناه.

وعلى نفس المنوال الذي سار عليه سيبويه سار بقية النحاة الأولين؛ فقد كان دأبهم الاهتمام بكل ما يتصل بالعربية إن في المبنى أو المعنى، كيف لا وهم الذين كانوا يرون في النحو علماً شاملاً لجميع قضايا العربية من نحو، وصرف، وأصوات، وقراءات، وتجويد، وعروض، وبلاغة، حتى جاء المتأخرون فجعلوا لكل منها علماً خاصاً: وفي ظل هذه النزعة إلى تخصيص علوم العربية كان نصيب النحو عندهم تركيز الاهتمام بالمبنى أما دراسة المعنى فقد تركوها للبلاغيين.

ولعل السبب الأول في انصراف النحاة المتأخرين إلى الاهتمام بالمبنى دون المعنى يرجع إلى ارتباط الدرس النحوي في منشئه بخشية السلف الصالح ـ خلال العهد الأول للمد الإسلامي ـ على القرآن الكريم من انتشار اللحن: وفي هذا ما يشير إلى ارتباط الدرس النحوي، منذ مراحل تكوينه الأولى، بالغرض التعليمي(٣) مما جعل النحاة يوجّهون عنايتهم لتقويم المبنى وتقعيده على ما يوافق انتحاء سمت كلام العرب "ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن

(١) انظر: الكتاب، (تح/عبد السلام هارون) دار الجيل بيروت، ط٠١، (ص ص١/ ٣٤، ٢/ ١٢٩ – ١٣٠)، (ص٢/ ٣٤٥ – ٣٤٦)، (ص ص٣/ ١٧٣ – ١٧٨، ٥١٤ –٥١٦)، (ص ص ١/ ١٣٨ – ١٤٢)، (ص ١٦ – ١٧). وانظر أيضاً: عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر للطبع والنشر – القاهرة، ١٩٧٥، ص ص ٦٦ – ١٣٠.

(٢) انظر: نفسه، ص ١/ ٤٧ – ٤٨.

(٣) لقد كانت بداية النحو ـ على أرجح الروايات ـ على يد الدؤلي في محاولته نقط القرآن لضبط حركاته، وفي هذا التفاتة واضحة لدراسة الجانب المبنوي (الشكلي) الذي يلتقي مع التوجه التعليمي في مكافحة ظاهرة اللحن، وذلك من خلال وضع الرموز الكتابية الدالة على الضمة والفتحة والكسرة. ولعل محاولة الدؤلي كانت إيعازاً للنحاة، فيما بعد، للاهتمام بالحركات الإعرابية وبمظاهرها المبنوية على النحو الذي عرفته نظرية العامل.

لم يكن منهم، وإن شَذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها"(١).

ولئن كان النحاة الأوّلون قد ساهموا في التأسيس لارتباط دراسة النحو بالغرض التعليمي على ما بيّناه فقد كانوا على وعي كامل بأهمية المعنى إلى جانب المبنى. ولما جاء النحاة المتأخرون اتجهت دراسة النحو ـ في زمن تمادت فيه ظاهرة اللحن في الذيوع والانتشار نظراً لما كان من اتساع أراضي دولة الإسلام بسبب الفتوحات ـ إلى الانشغال بدراسة المبانى عن المعاني وذهب النحاة مع أشكال النحو وقوالبه كل مذهب؛ وقد ترتّب عن هذا الموقف اتخاذ النحاة المتأخرين لمنهج لفظي (شكلي) يمكننا الكشفُ عن بعض معالمه في المبادئ التالية :

– نظرتهم إلى المبنى على أنه الأصل وأن المعنى تابع له، وإذا كانوا يصرحون في كتبهم بقولهم الشهير "الإعراب فرع المعنى" على اعتبار أن الإعراب لا يكون إلا بعد إدراك علاقات الارتباط المعنوي القائم بين وحدات الجملة فإن مواقفهم النحوية تشير، على العكس من ذلك، إلى أن المعنى فرع الإعراب من حيث إنهم يتخذون الإعراب أصلاً يُتوسل به للكشف عن المعنى.

– حصرهم لمجال دراسة المبنى في العلامة الإعرابية باعتبارها، في تقديراتهم المبنوية، "أوفر القرائن حظاً [. . .] فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل"(٢)، بل جعلوه الغاية التي من أجلها يقوم علم النحو في ضوء تحديدهم له بأنه "علم يُبحث فيه عن أحوال الكلم إعراباً وبناءً "(٣)، في الوقت الذي لا تعدو فيه العلامة الإعرابية أن تكون إحدى القرائن اللفظية مثلما وضحه تمام حسان في

(١) ابن جني، الخصائص، (تح / محمد علي النجار)، دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت، لبنان، ط ٢، د.ت، ص ١/ ٣٤.

(٢) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ت، ص٢٠٥.

(٣) الصبّان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، ص ١٦.

"اللغة العربية معناها ومبناها"(١)، وألمح إليه بمعنى قريب ابن جني في الخصائص(٢).

– تقسيمهم لأبواب النحو بحسب اختلاف العلامات الإعرابية إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، فترتب على ذلك وضع نظام تصنيفي يراعي الصور اللفظية للوظائف النحوية ويُهدر فيها الجانب المعنوي، وكان الحاصل أن جمعوا بين أبواب مختلفة ومتنافرة لا يجمع بينها سوى الجانب الشكلي في العلامة الإعرابية.

– التزامهم بالمنهج التحليلي الذي لا يتجاوز دراسة المعاني النحوية الجزئية، وعزوفهم عن المنهج التركيبي أين يتم الإلتفات إلى المعاني النحوية العامة في الجمل والأساليب كالتقديم والتأخير، والوصل والفصل، والقصر، والخبر والإنشاء، والإيجاز والإطناب والمساواة، وغيرها مما عدّه عبد القاهر من معاني النحو وأحكامه(٣).

– المغالاة في التحليل التقديري لوحدات الجملة وتراكيبها إلى درجة التعسف أحياناً والاحتكام، في ضوء مبدأ القياس النحوي، إلى البناء الصوري للجمل ولو كان فيه تغيير المعاني وتحريفها. وقد قاد النحاةَ هذا الموقف إلى " أن أهدروا الشواذّ، فإذا ثبت صحتها قالوا إنها تحفظ ولا يقاس عليها، بل جرءوا على أكثر من ذلك فخطّأوا بعض العرب في أقوالهم إذا لم تجر على القواعد [. . .] أرادوا أن ينظموا اللغة ولو بإهدار بعضها"(٤).

ونظرا لهذا الغلو لدى النحاة المتأخرين في مراعاة المبنى دون المعنى، ونظرا لما انجر عنه ـ من خلال التركيز على ظاهرة الإعراب ونظرية العامل ـ من مواقف متعسفة في

(١) انظر : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٥.

(٢) انظر : ص ١ / ٣٥.

(٣) انظر : عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرح وتقديم ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية – صيدا، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٨٧.

(٤) أحمد أمين، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط٧، ١٩٦٤، ص ٢ / ٢٩٤ – ٢٩٥.

الوصف والتحليل، ومن إغفال لجانب اللغة الحيوي وهو جانب المعنى، مما تسبب في ابتداء مرحلة الانحطاط اللساني ـ والتي كان من آثارها ظاهرة ازدواجية اللغة ـ في زمن متقدم من تاريخ الأمة العربية والإسلامية(١)، ونظراً لأنهم (النحاة المتأخرون) لم يتجاوزوا ـ في ظل اقتصارهم على المنهج التحليلي ـ حدود المعاني النحوية الجزئية (وهي معاني الأبواب) إذ لم يولوا التفاعل الحاصل فيما بينها اهتماماً، فانصرفت الهمم عن اكتشاف المنهج التركيبي، وقصُر النظر، في ظل الانكفاء على دراسة صور البنية اللفظية، عن إدراك أهمية ما يحصل بسبب ذلك التفاعل من معان نحوية كلية مثل معاني الخبر والإنشاء والقصر والوصل والفصل والإيجاز والإطناب وغيرها مما يعدّه البلاغيون داخلاً في علم المعاني ويعده عبد القاهر من صميم علم النحو... نظراً لذلك كله انبرت ـ منذ القرون الأولى لظهور الدرس النحوي العربي ـ ثلة من اللغويين والنحاة، تحتفل بالمعنى وتنبه إلى ضرورة دراسته في ظل منزع إبستمولوجي يدعو إلى تأسيس درس نحوي جديد ينطلق من المعنى، ويردّ له اعتباره، ويقيم له منهجاً خاصاً.

وقد كان أول كتابين استطاعا أن يمنحا لهذا المنزع الإبستمولوجي صياغة منهجية واضحة المعالم والأبعاد هما كتابا: "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" لعبد القاهر الجرجاني(١)، فقد استطاع عبد القاهر أن يعرض فيهما خلاصة فكر دقيق ورأي ثاقب لمنهج جديد في دراسة النحو العربي، خاصة في كتابه "دلائل

(١) أي منذ أن "فصل العرب علوم البلاغة عن صرف العربية ونحوها. وأدى ذلك الفصل إلى إعاقة قيام العربية الفصحى بوظيفة الاتصال في جميع مجالات الحياة" (جعفر دك الباب، نحو نظرة جديدة إلى فقه اللغة، ص ٢١)، إذ كيف يمكن للعرب أن يظلوا متصلين بلغتهم محتفظين بأساليبها واعين بخصائصها المعنوية والمبنوية والنحاة من حولهم يهملون المعاني النحوية في دراسة النحو وتدريسه ؟.

(٢) لا يكون هذا القول صحيحاً إلا حينما نقتصر على متابعة المسار المنهجي الخاص بحقل الدراسة اللغوية عند النحاة أما إذا عممنا نظرنا في المسألة ليشمل جميع مجالات الدرس اللغوي (عند البلاغيين والأصوليين والنحاة وسائر اللغويين القدامى) فسنجد أن أول ما وُضع من كتب في مجال الاهتمام=

الإعجاز" الذي "اتسم بكثير من العمق والرسوخ(١) في علم هو الأصعبُ، والأصلُ في تأسيس الكلام ورصفه وتنضيده، للارتقاء به إلى رتبة الخلق والإبداع"(٢). وقد ضمّن عبد القاهر كتابيه نظرية تجعل غاية بحثها دراسة المعنى في التركيب النحوي سميت فيما بعد بنظرية النظم (أو نظرية التعليق)، ومفادها " أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه"(٣)، و" أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة،لم توضع لتُعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضمّ بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد"(٤)، وأن "الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف، ويُعمد فيها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"(٥).

ومن الكتب التي اهتمّت، كذلك، بدراسة المعنى نجد كتب الأصوليين(٦)

= بدراسة المعنى اللغوي هي كتب الأصوليين وفي مقدمتها كتاب الرسالة للشافعي: إذ يُعدّ درس الأصوليين للغة أقدم من درس النحاة ؛ فالمؤلفات النحوية "كتبها أصحابها بعد زمن الأئمة الأربعة [. . .] الذين وضعوا علم أصول الفقه وأرسوا قواعده" (أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي. .، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، ١٩٨٣، ص ١٥٧).

(١) الحقيقة أن دراسة المعنى عند الأصوليين تبلغ من الأهمية بحيث لا تقل شأناً عما جاء به عبد القاهر في نظرية النظم بل لعلها تجاوزت نظرية عبد القاهر بما قدمته من مبادئ استثمارية وتفصيلات تصنيفية دقيقة تسعى إلى أن تستوعب جميع جوانب المعنى وأصنافه في الخطاب اللغوي (المعنى الحقيقي، والمعنى الاستعمالي، والمعنى الوظيفي). (انظر : مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة – إيران – قم، ط٢، ١٤٠٥ هـ، ص ٨ – ٩ .

(٢) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٥ .

(٣) نفسه، ص ١٣٢ .

(٤) نفسه، ص ٤٩٥ .

(٥) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تح / عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١، ص ١٤ .

(٦) حينما نطلع على مراحل تكوين الدرس اللغوي عند الأصوليين نجد أن مسارها التطوري كان بمنأى عن المسار التطوري للدرس النحوي في كتب النحاة واللغويين. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن السياق المعرفي الذي تبلورت فيه دراسة اللغة عند الأصوليين مرتبطةً بقضايا الفقه والتشريع يختلف تماما عن=

الذين جعلوا غرضهم في تقصي معاني العربية واستقراء أساليبها ومحاولة تصنيفها وتحديد وظائفها فيما يُعين على استنباط الأحكام من النصوص الشرعية، وكتب البلاغيين الذين اهتموا بدراسة معاني الأساليب البلاغية في ظل ما يمكن أن تنفتح به على القيم الفنية والجمالية، بالإضافة إلى كتب النحاة الأولين وبعض النحاة المتأخرين، مثلما سبقت الإشارة إليه، ممن رعوا جانب المعنى والتفتوا إلى أهميته وإن لم يكن بنفس الاعتبار الذي منحوه لجانب المبنى ولا بنفس المنطلق الذي سار عليه عبد القاهر ؛ ذلك أن عبد القاهر جعل من المعنى غرضاً منهجياً ينبغي إعادة الاعتبار إليه ومنطلقاً جوهرياً في الدرس النحوي كله وليس مجرد جانب من جوانب الدراسة ينبغي الاهتمام به.

ورغم ما يشيع لدى كثير من الدارسين من الاعتقاد بأن " وظيفة النحو العربي هي تخصيص المعنى وتحديده أكثر مما هي تنظيم وضبط للمعنى "(١)، وهو ما نجده في بعض تصريحات النحاة أنفسهم(٢)، إلا أن المتأمل في دروس النحو العربي يجد أن منطلقها المنهجي كان ـ في أغلب الأحيان ـ هو التركيز على المبنى وتكثيف الاهتمام به. ويبدو أن الموقف الذي أسس لهذا المنطلق وأسنده هو اعتبار النحاة المتأخرين لأسبقية المبنى على المعنى نظراً لاعتقادهم أن المبنى أصل والمعنى

= السياق المعرفي الذي تبلورت فيه عند النحاة، بالإضافة إلى أن الاهتمام بدراسة المعنى عند الأصوليين لم يكن الدافع الإبستمولوجي إلى خوضها هو ذلك المنزع الذي ينطلق من فكرة رد الاعتبار للمعنى بعد ما تم إهداره في المراحل الأولى للدرس النحوي كما هو الحال عند عبد القاهر، وإنما كان دافعها الإبستمولوجي هو حاجة الأصولي إلى دراسة أساليب العربية وطرق تعبيرها فيما يعين على فهم معاني القرآن الكريم وأغراضه من أجل استنباط أحكامه.

(١) محمد عابد الجابري، بينة العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٠٦، ٢٠٠٠، ص ٤٣ – ٤٤.

(٢) من المبادئ التي يرددها النحاة قولهم إن " الإعراب فرع المعنى " وهو مبدأ يقتضي أن يكون المعنى هو الأصل وهو المنطلق في الدراسة لكن جمهور النحاة المتأخرين أبوا إلا أن يجعلوه تابعاً للمبنى وفرعاً عليه فوقعوا فيما وقعوا فيه من التعسف والشطط على ما بيناه في النص أعلاه.

فرع عليه، وأن المبنى هو القاعدة والمعنى هو حاصل تلك القاعدة وثمرتها، وأن المبنى هو أداة المعنى وسببه والمعنى هو أثر المبنى وتابعه.

وفي سياق الانجرار وراء هذا الاعتبار جعل النحاة المتأخرون غاية النحو في الاقتصار على ما يحقق شروط الصحة النحوية من خلال الانصراف إلى وضع القواعد الصورية لمقبولية التأليف المبنوي في الجمل والتراكيب، وراحوا يفصلون، في دراستهم للجمل، بين نحوها ومعانيها معتبرين أن النحو "علم يُبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً"(١)، وأن معاني الجمل موضوع في علم البلاغة وليس في علم النحو، لكننا حينما نتأمل حقيقة المنطق البياني في الجملة بوصفها موضوعَ النحو يتبيّن لنا أن "علم المعاني أدخل في النحو ودلالة الجملة منه في مسائل البلاغة، فليس يكفي في الجملة أن تستوفي شرائط الصحة النحوية، بل لا بد في ذلك من مطابقتها متطلبات المناسبات، ومقتضيات الأحوال"(٢)، وما يستتبع ذلك من الأغراض والمقاصد التي يتوخاها المتكلمون فيما يتوجهون به إلى المخاطَبين.

وبغض النظر عن أن الفصل بين النحو ومعانيه يعد سبباً واضحاً في إهدار جانب المعنى، وفي إحداث القطيعة بين العربية وأهلها من حيث إن النحاة كرّسوا ـ خلال فترة طويلة من الزمن ـ مبدأ الفصل بين مجال الاستعمال الذي يحقق وجوده بالمعاني ومجال القواعد المجردة التي لا تخرج عن حدود الأشكال والنماذج. بغض النظر عن ذلك فإن الفصل بين النحو ومعانيه يمكننا أن نتخذه مدخلاً للفصل بين منطلقين في الدراسة النحوية: أحدهما يركز على المبنى ويجعله أصلاً ينتقل منه إلى المعنى، ويجعل المعنى تابعاً له وفرعاً عليه، والآخر يحتفل بالمعاني وينطلق منها

(١) الصبّان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ص ١٦.

(٢) محمود أحمد نحلة، علم المعاني، دار العلوم العربية، بيروت – لبنان، ط ٠١، ١٩٩٠، ص ١٦.

جاعلاً المبنى تبعاً لها وموجوداً بوجودها. وهما منطلقان لكل منهما مبادئه وتصوراته، ولكل منهما اعتباراته المنهجية الخاصة.

في المنطلق الأول كان اهتمام النحاة منصباً على دراسة البناء اللفظي للجملة من خلال تتبع حركات الإعراب؛ وقد حدث هذا ـ مثلما سبقت الإشارة إليه ـ في ظل التوجه إلى محاربة اللحن، تلك الظاهرة التي لا يمكن أن يُهتم، مع مراعاتها، بغير الألفاظ والمباني، وهي الظاهرة التي تأثر بها درس النحو العربي منذ نشأته وتمحورت حولها كثير من قضاياه، كما حدث في ظل الاهتمام بالمتلقي من خلال تبني النحاة للغرض التعليمي الذي فرضه انسياقهم وراء ظاهرة اللحن ؛ فقد "أقاموا صرح علم النحو العربي على دراسة دور المتلقي لا دور المتكلم؛ إذ جعلوا منهجهم في دراسة بناء الجملة يبدأ من المَبْنَى للوصول إلى المعنى أي في اتجاه معاكس لما يسير فيه نظام الحدث الكلامي في عملية الاتصال اللغوي حسب النظرة الحديثة(١)، وكذلك لما سار فيه عبد القاهر في خلال عرضه لنظرية التعليق"(٢).

وفي ظل هذا الموقف المنهجي الذي يُبنى فيه الدرس النحوي على الانطلاق، في ملاحظة حدث الكلام، من حال السامع لا من حال المتكلم انصرفت جهود النحاة إلى الاهتمام بالألفاظ دون المعاني، وهم في هذا يصدرون عن تصور مفاده أن المعاني تبع للألفاظ وحاصلة بسببها ما دام السامع يدرك، أول ما يدرك، الألفاظ ثم يحولها في ذهنه، بعد تحليلها، إلى معان. ويقول عبد القاهر فيما يبدو انتقاداً

(١) يبتدئ الحدث الكلامي – مثلما هو متصور في النظريات اللسانية الحديثة بدءاً من دو سوسير – من المعنى إلى المبنى إذ تكون نقطة الانطلاق لدورة الكلام في دماغ المتكلم أين ترتبط التصورات بتمثلاتها اللسانية أو بصورها السمعية، ثم يرسل الدماغ إلى أعضاء النطق ذبذبة ملازمة للصورة ثم تنتشر الموجات الصوتية من فم المتكلم إلى أذن السامع في شكل ألفاظ وعبارات.(انظر : J.. .Dubois et autres , Dictionnaire de linguistique , Librairie Larousse , Paris , p / 360 .) .

(٢) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص ٢٠ .

للنحاة في هذا الموقف : "وشبيه بهذا التوهم منهم أنك قد ترى أحدهم يعتبر حال السامع، فإذا رأى المعاني لا تترتب في نفسه إلا بترتب الألفاظ في سمعه ظن عند ذلك أن المعاني تبع للألفاظ، وأن الترتب فيها مكتسب من الألفاظ ومن ترتبها في نطق المتكلم. وهذا ظن فاسد ممن يظنه، فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له، والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه لا مع السامع"(١).

وفي المقابل نجد المنطلق الثاني ـ وهو منطلق عبد القاهر ومن نحا نحوه ـ يتأسس على دراسة دور المتكلم لا المتلقي، أين يكون الابتداء بدراسة المعنى وليس بدراسة المبنى، إذ المعنى هو الأصل في حدث الكلام والمبنى تابع له، و"النظم والترتيب في الكلام [. . .] عمل يعمله مؤلف الكلام في معاني الكلم لا في ألفاظها"(٢). على أنه ينبغي ألا يُفهم من هذا الكلام أن عبد القاهر يهمل السامع (أو المخاطب) ولا يلقي بنظره إليه البتّة : فهو يرى أن من الأساليب ما لا يمكن أن يتحقق فيه المعنى إلا بالاستناد إلى ما يتصوره المتكلم ويتوقعه عن السامع (أو المخاطب) كما هو الحال في أسلوب الخبر الذي لا يقوم له معنى إلا في ضوء ما تسفر عنه العلاقة بين حاجة المتكلم إلى استعمال "إن" للتأكيد وبين ما يتوقع من ظن المخاطب؛ فهو يقول : "فإذا كان الخبر بأمر ليس للمخاطب ظن في خلافه البتّة، ولا يكون قد عقد في نفسه أن الذي تزعم أنه كائن، غير كائن، وأن الذي تزعم أنه لم يكن، كائن، فأنت لا تحتاج هناك إلى "إن" وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظن في الخلاف، وعقد قلبٍ على نفي ما تُثبت أو إثبات ما تنفي "(٣).

و لنا هنا أن نتساءل عن السبب فيما قد يبدو من تردد لدى عبد القاهر بين الاهتمام بالمتكلم والاهتمام بالسامع ؟ وبعد شيء من التأمل في الاعتبارات العامة

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣٩١ .

(٢) نفسه، ص ٣٤٩ .

(٣) نفسه، ص ٣٢٠ .

لسياق نظريته يبدو لنا أن الرابط المشترك بين هذين الاهتمامين عنده هو حرصه على لفت الأنظار إلى أن مبدأ نظم الكلام يرتبط بالمعاني النحوية الجامعة بين الألفاظ وليس بالألفاظ في أنفسها، سواء أكانت هذه المعاني لدى المتكلم أغراضاً ومقاصد أم كانت لدى السامع مناطاً للفهم ومظنة للتواصل : ولهذا نجد عبد القاهر يشير في مواضع كثيرة من "دلائل الإعجاز" إلى "أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس"(١). يقول محتجاً لصحة هذه الفكرة: "لو كانت المعاني تكون تبعاً للألفاظ في ترتيبها لكان محالا أن تتغير المعاني والألفاظ بحالها لم تزُل عن ترتيبها. فلما رأينا المعاني قد جاز فيها التغير من غير أن تتغير الألفاظ وتزول عن أماكنها علمنا أن الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة "(٢). ويقول أيضاً:" وليت شعري هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني؟ وهل هي إلا خدم لها ومصرَّفة على حكمها؟ أو ليست هي سماتٍ لها، وأوضاعاً قد وُضعت لتدل عليها ؟ فكيف يُتصور أن تسبق المعاني وأن تتقدمها في تصور النفس؟ "(٣).

بهذا التصور المنهجي الدقيق يمضي عبد القاهر في تأكيده لأهمية المعاني وتقديمها على الألفاظ معتبراً إياها أصلاً ليس للألفاظ إلا أن تلحق به وترتدّ إليه، وهو في ذلك يرتكز على قاعدة بيانية هامة في نظريته مفادها أن الألفاظ لا قيمة لها في أنفسها وإنما في معانيها النحوية التي تنشأ من تعلق بعضها ببعض على ما يوافق أغراض المتكلمين ومقاصدهم: فهو يرى أن "لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعلّق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك"(٤)،

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٠٦.

(٢) نفسه، ص ٣٥٨ – ٣٥٩.

(٣) نفسه، ص ٣٩١.

(٤) نفسه، ص ١٠٦.

و"أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو؛ فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكّر متفكّر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكّر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك [. . .] واعلم أني لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم مفردة أصلاً، ولكني أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو ومنطوقا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيه فيها"(١).

يبدو للمتأمل في هذا النص، وفي غيره من النصوص المشابهة(٢)، أن الغرض الجوهري الذي يبتغيه عبد القاهر حينما يتحدث عن ضرورة توخي معاني النحو في نظم الكلام ليس هو تناول مبدأ النظم من جهة كونه غرضاً للدراسة في ذاته ولا هو تناوله من جهة كونه مبدأ نظرياً عاماً في نظام اللغة وإنما هو النظر إلى وظيفته الإنجازية في استعمالات الكلام بوصفه إجراءات اختيارية للفرد المتكلم يتم بها تأليف الجمل والنصوص بما تنفتح به على وجوه عديدة من المعاني والأساليب. يقول في هذا السياق: "واعلم أنا لم نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستندَ إلى اللغة، ولكنا أوجبناها للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها؛ فليس الفضل للعلم بأن (الواو) للجمع و(الفاء) للتعقيب بغير تراخ و(ثم) له بشرط التراخي و(إنْ) لكذا، و(إذا) لكذا، ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت وألّفت رسالة، أن تحسن التخيّر وأن تعرف لكل من ذلك موضعه"(٣).

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣٨٧.

(٢) انظر مثلاً: الدلائل، ص ص ١٢٧، (١٤١ – ١٤٢)، (٣٤٩ – ٣٥٠)، (٣٥١ – ٣٥٢)، والأسرار، ص ص (١٤ – ١٥).

(٣) نفسه، ص ٢٦١.

يقول في معرض تمثيله لقابلية احتمال الكلام لمختلف الوجوه والفروق: " . . . وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: "زيد منطلق"، و"زيد ينطلق"، و"ينطلق زيد"، و"منطلق زيد"، و"زيد المنطلق"، و"المنطلق زيد" و"زيد هو المنطلق"، و"زيد هو منطلق"، وفي الشرط والجزاء، إلى الوجوه التي تراها في قولك: "إن تخرج أخرج"، وإن خرجتَ خرجتُ"، و"إن تخرج فأنا خارج"، و" أنا خارج إن خرجت "، و" أنا إن خرجتَ خارج". وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: "جاءني زيد مسرعا"، و"جاءني يسرع"، و"جاءني وهو مسرع أو هو يسرع"، و"جاءني قد أسرع"، و"جاءني وقد أسرع" فيعرف لكل ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له"(١).

وقد تبين لنا، بعد شيء من التتبع لفكرة النظم عند عبد القاهر، أن في رصد مثل هذه الوجوه العديدة من المعاني والأساليب ومتابعتها وتحديد الفروق الوظيفية فيما بينها ما يمكّن من التعرف على حقيقة الواقع اللغوي، وذلك من جهة كونه نظاماً مفتوحاً يستند، في عمله، إلى مبدأ التوسع في الطاقة التعبيرية لدى المتكلم من خلال فسحة الاختيار في الفعل الفردي أكثر مما يستند إلى القواعد الصورية في النظام المغلق بصفته مجموعة محددة نهائية من النماذج القارة والأصول الافتراضية.

ويبدو جليّاً أن فكرة الوجوه والفروق هذه كانت سبباً قوياً جعل عبد القاهر يلجأ، في دراسته لمعاني النحو، إلى المنهج التركيبي الذي يتخذ غايته في إدراك المعاني الكلية للجمل والأساليب، وليس إلى المنهج التحليلي الذي يكتفي بإدراك المعاني النحوية الجزئية في صورها اللفظية؛ ففي المنهج التركيبي تتداخل جميع

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٢٧.

المستويات (الحروف، والكلمات، والمباني الصوتية والصرفية، والتراكيب، وغيرها) للمساهمة في إنجاز ما تنصهر به المعاني الجزئية لتصير معنى نحوياً كلياً واحداً موحداً؛ فمهمة تلك المستويات هي أن تتضافر ـ جميعاً ـ في الجمل لأداء المعنى الكلي من حيث "هي كل متماسك لا يمكن الفصل بينها في الاستخدام الفعلي للغة، فالمتكلم لا يكون على وعي بهذه المستويات، فهولا يحس إلا بكونها وحدة مجتمعة في نظام متكامل وفي جملة واحدة"(١).

ونظرا لهذه الأهمية التي تحظى بها فكرة الوجوه والفروق بصفتها مجالاً تعبيريا مفتوحاً يقوم على التأليف الاختياري الحر فقد جعلها عبد القاهر المجال الذي ينبغي أن تفسر به، وتدرس من خلاله ظاهرة الإعجاز في القرآن الكريم؛ فهو يعتبر أن "الجهة التي منها قامت الحجة بالقرآن وظهرت، وبانت وبهرت، هي أن كان على حدٍّ من الفصاحة تقصر عنه قوى البشر"(٢)، وهي الفصاحة التي تكون في المعنى وليس في اللفظ بناءً على أن المزية التي استحق اللفظ من أجلها الوصف بأنه فصيح عائدة في الحقيقة إلى معناه بعد أن يدخله النظم(٣)، وهو، بذلك، يرد على شبهة من كان يعتقد أن الإعجاز يظهر في مبدأ الصرفة(٤)، أو في فصاحة اللفظ، أو في الإعراب(٥).

إن من أبرز ما يمكن أن نلاحظه في التوجه النحوي لعبد القاهر انصرافه عن الاهتمام بدراسة النظام الصوري النموذجي للنحو العربي إلى الاهتمام بدراسة ما

(١) عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، (بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في النحو العربي)، معهد الآداب واللغة العربية / جامعة الجزائر، السنة الجامعية ١٩٩٤ – ١٩٩٥، [مخطوط]، ص ١٩ .

(٢) الدلائل، ص ٦٨ .

(٣) انظر : نفسه، ص ٣٧١ .

(٤) مبدأ يرى فيه بعض الدراسين القدامى أن حقيقة إعجاز القرآن للعرب ليست في كونهم لم يقدروا على مجاراته أو الإتيان بمثله من جهة أنه معجز لهم في نفسه وإنما في أن الله تعالى صرفهم عن ذلك مع إمكان قدرتهم عليه .

(٥) انظر : الدلائل، ص ٣٧٠ – ٣٧٦ .

ينتج عنه ـ لدى المتكلم "الناظم" ـ من الوجوه المختلفة للمعاني والأساليب. وإن في هذا الانصراف ما يدل على رغبة قوية لديه في دراسة مستوى الكلام من حيث هو إنتاج إبداعي(١) حر، وفي توجيه الأنظار إلى مراعاته باعتباره وجهة جديدة في الدرس النحوي أغفلها النحاة، من قبله، وانصرفوا عنها زهداً فيها وإغضاءً لأهميتها. وهو يرى أن دراسة هذا الإنتاج الإبداعي في الكلام لا سبيل إلى تحقيقها إلا في ضوء تحويل المنهج النحوي من المبنى إلى المعنى، وبالاصطلاح اللساني الحديث من النظام المغلق إلى النظام المفتوح؛ ذلك أنه لا يمكننا أن نتعرف على حدود الواقع اللغوي من جهة نظامه المفتوح، ولا أن نتتبع ظواهره النحوية إذا ما انكفأ الدرس النحوي على دراسة ظواهر المبنى، ولم يسمح بالخروج عن صورها النموذجية وأصولها القارة. وفي ضوء هذا التصور لا يمكن لمبدأ النظم أن يكون أكثر من أداة يستعان بها على إدراك معطيات هذا النظام المفتوح ومعالمه، لكنه أداة إجرائية بالغة الأهمية والخطورة.

ومن اللافت للنظر ـ بعد هذا التقصي لبعض المنطلقات المنهجية في دراسة المعنى عند عبد القاهر ـ أن أفكاره تبدو قريبة جداً من أفكار اللسانيين المحدثين الذين اتجهوا إلى الاهتمام بوظائف الكلام ومعانيه في إطار ما يسمى بلسانيات

(١) يقترب تصور عبد القاهر لإبداعية المتكلم، ههنا، من تصور ن. تشومسكي لمفهوم الإبداعية الذي أسس به لنظريته التوليدية والتحويلية. وذلك من جهة أنهما يعتقدان أن الفرد المتكلم لا ينجز اللغة، بتطبيقه القوانين الصورية النموذجية للمبنى، إلا بعد روية وفكر، ولذلك فهما يريان أن المتكلم يتصرف في استعمال اللغة بطريقة إبداعية خاصة. غير أن تصور عبد القاهر لتلك الإبداعية يقوم على سمتين يختلف بهما عن تصور تشومسكي: فهو من جهة لا يقف، في ملاحظته لإبداع المتكلم لجمله وتصرفه فيها، عند حدود نظامها المبنوي المغلق كما يفعل تشومسكي الذي ظلت أعماله وفية لمبدأ الدراسة الصورية عند البنويين رغم ثورته عليهم، وإنما يمضي في تتبع ملاحظته تلك على مستوى الإنجاز المادي للكلام، ومن جهة أخرى نجده يهتم بتصرف المتكلم في نظمه للكلام من خلال مستوى إبداعي خاص هو الإبداع الفني، وفي هذا المستوى من الإبداع يشير عبد القاهر إلى مبدأ "المزية" أو "الفضل" وهو المبدأ ذاته الذي استثمره في مناقشته الدقيقة لفكرة الإعجاز القرآني (انظر: الدلائل، ص٣٦٧-٣٨٦).

الكلام linguistique de la parole أو لسانيات التلفظ .linguistique d'énonciation

وإن من أبرز المبادئ التي ينهض بها البحث اللساني في هذا الاتجاه القول بأنه "لا وجود للعلامة إلا في الاستعمال اللغوي بناءً على أن ما لا ينضوي في الاستعمال اللغوي لا يعتبر علامة وبالمعنى الحرفي ليس له وجود"(١)؛ وفي ظل انطلاق البحث اللساني من الاستعمال اللغوي يتم تحويل موضوع الدراسة من مجال اللغة إلى مجال الكلام، وبذلك تنفتح المعطيات اللغوية الافتراضية على معطيات حدث التعبير أين تتحول إلى تحقيق انفعالي للفرد المتكلم : نجد ذلك عند لسانيي مدرسة جنيف الذين يهتمون بدراسة وظائف الكلام مثل شارل بالي، وأ.سيشهاي، وهنري فراي(٢)، ونجده عند أتباع المدرسة الفيرثية الذين يهتمون بأثر السياق في التحليل التركيبي للجمل مثل : هاليدي وكيليولي(٣)، كما نجده عند اللسانيين المهتمين بظاهرة التلفظ énonciation، مثل: إ.بنفنست وأ.ديكرو(٤).

والحقيقة أن ما يبدو فيه الشبه قوياً بين هؤلاء اللسانيين وعبد القاهر ـ فضلاً عن الشبه في مبدأ الاهتمام بالمتكلم وفي دراسة وظائف الكلام ومعانيه ـ هو الانطلاق من هم إبستمولوجي مشترك ؛ فإذا كان منطلق عبد القاهر هو الدعوة إلى دراسة جانب المعنى بعد ما أهدره النحاة قبله بمغالاتهم في دراسة الجانب الشكلي للمبنى

(1) Benveniste E, Problèmes de linguistique générale, Cérès édt -Tunis, 1995,T2, p 215.

(٢) انظر : Ch . Bally , linguistique générale et linguistique française, Editions Francke Berne, 1965 , p 82 - 83.

وانظر أيضا : Ducrot et Todorov, dictionnaire encyclopédique du langage, edt du seuil, Paris 1972, p 47 - 48, 102..

(٣) انظر :. A Culioli , Pour une linguistique de l'énonciation , T01, OPHRYS, 1990 p 27

وانظر أيضاً : R.H.Robins , Linguistique générale une introduction , Armand colin , France , 1973 , p 263 - 268 .

(٤) انظر : .E.Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T2, Gallimard, Paris, p 80

وانظر أيضاً : O .Ducrot, Le dire et le dit, Les éditions de minuit, Paris, 1984, pp 69-73.

فإن هؤلاء اللسانيين الغربيين انطلقوا من اهتمامهم بدراسة المعاني بعدما تم إهدارها في اللسانيات البنوية، ولذلك نزعوا إلى تحويل المنهج اللساني من دراسة نظام المبنى في شكله التقليصي المغلق وما يقتضيه من دراسة صورية للوحدات وتصنيفها إلى دراسة قضايا الكلام من خلال تحقيقاته المادية وتعبيراته الانفعالية والمقامية الخاصة.

إن الأفكار اللسانية التي قدّمها عبد القاهر في تجديد منهج النحو العربي تحمل من أهمية الموضوع ووجاهة الطرح ما يجعلها مصدراً معرفياً زاخراً بالعطاء المتجدد في مجال لا يزال ـ إلى الآن ـ بكرا في الدراسات اللسانية الغربية الحديثة هو مجال لسانيات التلفظ، وتحمل من رسوخ العلم وعمقه ودقته، ومن نبوغ الفكر ونضجه ما يضعها في منزلة المرجع المعرفي الهام الذي ينبغي الاستناد إليه في كثير من الدراسات اللسانية والنقدية الحديثة؛ فقد "كان عبد القاهر الجرجاني نحوياً خالصاً، له بالنصوص بصر، وبالأساليب فقه، وبتفسيرها ولوع"(١)؛ وقد كان من نتائج احتفاله بالمعنى ربطه بين الدراسة النحوية والدراسة البلاغية والنقدية بما يمنح للنحو وظيفة فعالة في تفسير النصوص وتحليلها والوقوف على أسرارها البيانية والفنية، هذه الوظيفة التي لم ينتبه لها ولأهميتها الغربيون إلا في العقود الأخيرة من القرن العشرين حينما وضعوا منهجهم النقدي المتميز المسمى "لسانيات النص". وقد كان من معالم تميز هذا المنهج أنهم جعلوا فيه النحو أداة هامة من أدوات التحليل النصي ووظيفة من وظائفه سموها وظيفة الترابط معتبرين أن من الأغراض الأساسية لدرسهم النقدي في ذلك المنهج " أن يبين كيف يجري الترابط المشترك بين الجمل المؤلفة وانتظام متواليتها وبين علم الدلالة والتداولية"(٢).

وفي المقابل كان من نتائج إغفال المعنى في الدرس النحوي عدم مشاركة النحاة

(١) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ط٠١، ١٩٨٣، ص ١٨

(٢) فون دايك، النص والسياق. استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر/ عيد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ٢٥.

العرب ـ قديماً وحديثاً ـ في التنظير النقدي إذا ما استثنينا جهود عبد القاهر. و"إن التقارب الذي يحدث هذه الأيام بين دارسي النصوص ونقادها من جانب وبعض اللغويين من جانب آخر [. . .] يتم ـ مع الأسف ـ "والنحويون" لا يشاركون فيه بقليل ولا كثير"(١). ومن العجب أن نرى كثيراً من النقاد العرب اليوم يلهثون وراء النظريات الغربية غير مكترثين بما قدّمه عبد القاهر من نصوص لا تخفى أهميتها ووجاهة طروحاتها على أي دارس يتتبع قضايا النقد الغربي المعاصر خاصة ما يتعلق منها بالدراسات النقدية التي تحتفل بقواعد النحو وتستعين بها في تفسير النصوص وتحليلها.

وعلى الرغم من هذه الأهمية التي تحظى بها نصوص عبد القاهر، "وعلى الرغم من أن عبد القاهر قد جهد في التدليل على نظريته وتوضيحها فهي لم تجد صدى عند النحاة الخالفين، وأعاروها أذناً غير واعية فلم ينتفعوا بشيء مما جاء فيها، حتى جاء السكاكي ففصل هذا العلم عن النحو وجعله من علوم البلاغة وأسماه "علم المعاني" مع أن عبد القاهر كان يبدئ ويعيد في أنها معاني النحو"(٢).

وفي العصر الحديث قام لفيف من الدراسين ينفضون الغبار عن أفكار عبدالقاهر يحدوهم في ذلك الاهتمام بتجديد منهج النحو في سبيل الاهتمام بجانب المعنى ورد الاعتبار إليه. وفي مقدمة هؤلاء نذكر: إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو"، ومهدي المخزومي في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه"، وجعفر دك الباب في كتابه "نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة الحديث"، وكتابه "نظرة جديدة إلى فقه اللغة"، وتمام حسان الذي استطاع في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" أن يخرج، في مطلع السبعينات، ببناءٍ منهجي جديد لنظام

(١) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص ١٨.

(٢) محمود أحمد نحلة، علم المعاني، ص ١٦.

النحو العربي جعل فيه المعنى غاية الدرس اللغوي، متأثراً بنظرية "سياق الحال" عند فيرث Context of situation(١)، وبنظرية "النظم" عند عبد القاهر الجرجاني.

يمكن القول إن بدايات هذا البناء المنهجي الجديد ظهرت منذ أن بدأ بعض الباحثين ـ تقدم ذكرهم في الفقرة السابقة ـ ينتبهون إلى بعض جوانب الخلل في تراث النحاة ويدعون إلى تجديد النظر فيها، وما زالت دعواتهم في إرهاص وتململ يُقبل عليها الدارسون ويرجعون "حتى ظهرت تلك الدراسة المتكاملة التي قام بها الدكتور تمام حسان في كتابه "اللغة العربية؛ معناها ومبناها" وهي التي ضمَّت نظرية شاملة أطلق عليها تلاميذه فيما بعد اسم تضافر القرائن"(٢).

وفي هذه النظرية حمل تمام حسان على عاتقه مهمة "إبراز دور القرائن التي يرى أن النحاة قد غمطوها حقها من العناية بسبب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها هي علامة الإعراب"(٣). وفي سبيل ذلك عمد إلى تكريس فكرة الاهتمام بالمعنى معتمداً على المبدأ الجرجاني القائل بأن الألفاظ خدم للمعاني وأن ترتيب الألفاظ لا يكون إلا بحسب ترتيب المعاني "وأن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"(٤).

ورغم أن تمام حسان قد نحا في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" منحى وصفياً مبنوياً من جهة أنه اعتمد على بعض مفاهيم البنويين الوصفيين (مثل النظام، والتقابل، والعلاقات التركيبية، والعلاقات الاستبدالية)، وعلى طريقتهم في النظر والتحليل إلا أنه استطاع أن يوجّه دراسته النحوية في سبيل مراعاة المعنى

(١) انظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٣١٣.

(٢) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص ٦٨.

(٣) عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، (رسالة دكتوراه – مخطوط)، ص ١٨.

(٤) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٠٢.

مؤكداً على أهمية التحليل القرائني للجمل والتراكيب.

وإذا حاولنا أن نقدم تقويماً عاماً لما قدمه تمام حسان بالقياس إلى ما جاء به عبدالقاهر فسنلاحظ أن تمام حسان لم يستوف جميع القضايا النحوية التي ناقشها عبد القاهر ودعا إلى ضرورة خوضها في دراسة معاني النحو. ويبدو أن التزامه بالمنهج البنوي حرمه من متابعة مشوار عبد القاهر إلى النهاية؛ فقد اكتفى بترتيبه وتصنيفه لقرائن التعليق واستخراج نظامها التأليفي في ضوء دراسته للمعاني النحوية الخاصة ولم يتجاوزها إلى دراسة معاني الجمل والأساليب من حيث هي قيم حركية في النظام المفتوح للاستعمال الكلامي على ما بيناه في معرض حديثنا عن جهود عبد القاهر، وإن كان ذَكَرَها في معرض تناوله لمكونات النظام النحوي(١) وأشار إليها إشارة مقتضبة من خلال ما سماه بالظواهر السياقية(٢).

أما عن نموذج النحو الوظيفي الذي يقترحه أحمد المتوكل فهو نموذج يتميز بدراسته للمعنى من خلال الاعتماد على مبادئ التحليل الشكلي متأثراً بنظرية سيمون دك Simon Dik التي تُعتبر "محاولة جادة لصهر مقترحات من أنحاء أخرى كالنحو العلاقي Relational Grammar، ونحو الأحوال Case Grammar، والوظيفية Functionalism، ونظرية الأفعال اللغوية Speech Acts Theory، والنحو المعجمي الوظيفي Lexical Functional grammar"(٣).

و مما يلاحظ في اعتماد أحمد المتوكل على مبادئ التحليل الشكلي أنه لم يمنعه من تناول المعنى النحوي في ظل آليته الحركية المفتوحة على استعمالات الكلام، وذلك فيما سماه بظاهرة " الاستلزام الخطابي " Conversational implicature التي يتحدث فيها عن خروج التركيب عن معناه الصريح إلى معنى آخر

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٨.

(٢) انظر : نفسه، ص ص ٢٦١ – ٣١٠.

(٣) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي، ص ٣٢٨.

يستلزمه مقام جديد معتمداً في ذلك على ما جاء به السكاكي في "مفتاح العلوم"، وعلى نظرية الفيلسوف اللغوي جرايس Grice التي يتحدث فيها عن مبدأ "التعاون" في التبادل الكلامي(١). غير أن إيغاله في استعمال مصطلحات التحليل الشكلي وقوالب "النمذجة اللغوية" على نسق لم تعهده الدراسات النحوية العربية من قبل جعله يجمع اهتمامه بالمبنى إلى جانب اهتمامه بالمعنى على نحو بالغ فيه في العناية بالإعراب ولم ينتبه معه إلى أن دراسة المعنى تحتاج إلى منهج خاص؛ ويبدو أن موقفه هذا هو الذي حرمه من أن يبلغ ـ هو الآخر ـ مدى كبيراً في تحليل مستويات المعنى بالطريقة التي يتم فيها تحويل النظام المغلق إلى نظام مفتوح على ما بيناه في منظور الدراسة النحوية عند عبد القاهر.

و مع هذا يمكننا القول إنه باستثناء نموذجي تمام حسان وأحمد المتوكل فإن الإنجاز الذي قدمه النحويون العرب المحدثون فيما يتعلق بدراسة المعنى لا يعدو أن يكون إشارات عامة ورؤى نقدية تحليلية لا ترقى إلى مستوى الطرح المنهجي المتكامل والسلوك التنظيري الدقيق.

و في ظل هذا المدى من واقع الدرس النحوي العربي الحديث يبدو لنا أنه غدا أمراً ضرورياً الدخولُ في مرحلة جديدة لدراسة المعنى لا تكتفي بالوصف والتصنيف وتذهب بالمنهج أبعد من مجرد الاقتصار على تحديد القرائن وتصنيفها، أو نمذجة التراكيب النحوية وإعادة صياغة إعرابها. وفي هذا السياق يبدو لنا أن الاستعانة بمفاهيم النظريات اللسانية المحتفلة بالمعنى وخاصة مفاهيم اللسانيات التلفظية ستكون خطوة هامة يمكن للدارسين العرب المحدثين أن يصلوا بها، في دراسة معاني النحو، إلى صياغة نظرية وافية متكاملة يكون بمقدورها أن تغطي

(١) انظر : أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة – الدار البيضاء، ١٩٨٥، ص ١٠٠ – ١٠٩.

الكثير من جوانب الدراسة وأن تجيب عن الكثير من التساؤلات والإشكاليات المطروحة في مجال الدراسة الوظيفية لمعاني النحو.

وفي السنوات الأخيرة ظهر الكثير من الأبحاث والكتابات المنادية باعتماد التحليل الوظيفي من خلال الرجوع إلى المعنى والتأكيد على ضرورة مراعاته والالتفات إليه في دراسة النحو العربي خاصة في مجال التعليميات حيث يشتكي المعلمون والمتعلمون من صعوبة الدرس النحوي في العربية بسبب ما تعرفه الطرائق التعليمية التقليدية من عزوف عن المعنى.

ومع هذا فإنه يبدو لنا أن عملية الرجوع إلى المعنى في الدراسة النحوية سجلت ـ على وجه الإجمال ـ موقفاً ضعيفاً، فقد بدت ـ في أغلبها ـ مكتفية بدراسة المعاني ضمن الحدود النموذجية لنظام اللغة ولم تتعرض ـ تعرضاً تفصيلياً جاداً ـ لدراسة القواعد الحركية لإنتاج المعاني النحوية في ظل استعمالات الكلام. ومن هنا تغدو دروس النحو العربي، اليوم، أحوج ما تكون إلى مقاربة التحليل اللساني القائم على مقتضيات النظام المفتوح. وإن في ذلك من الفضل ما يسمح بالتعرف على مزيدٍ من الخصائص في النحو العربي لا يمكن التعرف عليها في ظل الاقتصار على دراسة نظام المبنى، وما يسمح باستيعاب جميع مستويات المعنى النحوي بوصفه أثراً لما يحصل في العقل من ارتباط وتفاعل بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو، وبوصفه جانباً ضرورياً لا مندوحة من الاهتمام بمجاله الحركي dynamique والانتقال إليه بعد دراسة المجال السكوني statique في المبنى.

ولعل من أسباب العقم في نتائج الدرس النحوي أن تنكفئ مقدماتها على دراسة البعد السكوني في قواعد المبنى لا تتعداه. ومما توصل إليه، في هذا الشأن، بعض اللسانيين الغربيين أن " التنظير [اللساني] لا ينبغي أن ينبثق بوصفه إنتاجاً نهائياً لمعطيات مكدسة، إذ يجب الانتقال، دائماً، إلى مرحلة التمثيل والإجراء

والحساب. ويكون الأمر أكثر وجاهة حينما نجتهد في معالجة الظواهر المحوزة في بعدها الحركي وليس في وضعها الذي تكون فيه جاهزة وتامة"(١).

يتمثل البعد السكوني في النظام المغلق، ويتمثل البعد الحركي في النظام المفتوح؛ في الأول يكون المتكلم مجبراً على الالتزام بقواعد المبنى اللغوي، وبما يمكن أن تمنحه ـ على وجه الأصل والافتراض ـ من معان صورية ينطلق في فهمها أو الإفهام بها على ما هي به في أبنيتها النموذجية وتواضعاتها الاجتماعية، وفي الثاني يكون مخيراً بحيث تنفتح طاقاته التعبيرية ـ في ظل تنوعات سياقية داخلية وخارجية ـ على احتمالات معنوية متعددة، غير أن فسحة الحرية والاختيار تظل ـ رغم الحاجة الملحة لدى المتكلمين إلى هذا الانفتاح ـ مقيدة بحدود العلاقات المبنوية التي يفرضها النظام المغلق، "فالمتكلم ينشد ممارسة حريته في التعبير عن فكره، وقوانين اللغة المبنوية تشدُّه إلى إسارها فلا يستطيع منها فكاكاً"(٢).

ومما يبرز به فضل التقييد في النظام المغلق أنه يعصم اللغة من أن ينفرط عقد وحداتها فيختل فيها ميزان الوظائف، وتتحول إلى تعبير فوضوي هرائي لا صلة له بغرض الإبلاغ والتواصل. وبين هذا التقييد وذاك الانفتاح تنتظم جمل العربية وتترتب وحدات عباراتها بين جمود تارة ومرونة تارة أخرى، وفي هذا ما يكسبها قدرة على التوسع في المعاني بما لا نجد له نظيراً في أنظمة اللغات الأخرى، وبما به تحصل الحاجة إلى الانفتاح ؛ فالمتكلم يعجز في كثير من الأحيان عن أن يجد في النظام المبنوي ما يعبر به عن كل ما في نفسه من معان(٣)، فيلجأ إلى توظيف طاقته التعبيرية المفتوحة لسد هذا المستوى من الاحتياج التواصلي.

---

(1) CULIOLI , Pour une linguistique de l'énonciation , T01 , OPHRYS, 1990 p 27 .

(٢) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص ٤٩ .

(3) O.Ducrot / T.Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p 48.

المصادر والمراجع

أ – باللغة العربية :

* أمين أحمد، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط٧، ١٩٦٤ .
* توامة عبد الجبار، القرائن المعنوية في النحو العربي، (بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في النحو العربي)، معهد الآداب واللغة العربية/ جامعة الجزائر، السنة الجامعية ١٩٩٤ – ١٩٩٥، [مخطوط].
* الجابري محمد عابد، بينة العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٦، ٢٠٠٠ .
* الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة في علم البيان، تح / عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .
* الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، شرح وتقديم ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية – صيدا، بيروت، ٢٠٠٢ .
* جعفر دك الباب، نحو نظرة جديدة إلى فقه اللغة، آفاق عربية، بيروت، لبنان .
* جمال الدين مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، قم، ط ٢، ١٤٠٥ هـ.
* ابن جني، الخصائص، (تح / محمد علي النجار)، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ٢، د.ت .
* حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ت .
* حسين عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٥ .
* حميدة مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر، الجيزة، مصر، ط١، ١٩٩٧ .

* الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح/ مازن المبارك، دار النفائس ط ٤، ١٩٨٢.
* سيبويه، الكتاب، (تح/عبد السلام هارون) دار الجيل بيروت، ط ١.
* الصبّان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية.
* عبد اللطيف محمد حماسة، النحو والدلالة، ط١، ١٩٨٣.
* فون دايك، النص والسياق. استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر/ عيد القادر قنيني، أفريقيا الشرق.
* المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، منشورات عكاظ، ١٩٨٩.
* المتوكل أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٥.
* ابن مضاء، الرد على النحاة، تح / محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط ١، ١٩٧٩.
* موسى عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٢.
* نحلة محمود أحمد، علم المعاني، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٠.
* ياقوت أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي..، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣.

ب – باللغة الأجنبية:

* Bally.Ch, linguistique générale et linguistique française, Editions Francke Berne, 1965 .

* Benveniste Emile, Problèmes de linguistique générale, Cérès éditions - Tunis, 1995, T 02 .
* Culioli .Antoine, Pour une linguistique de l'énonciation, T01, Ophrys, 1990
* Dubois. J et autres, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris.
* Ducrot.O , Le dire et le dit, Les éditions de minuit, Paris , 1984.
* Ducrot et Todorov, dictionnaire encyclopédique du langage, edt du seuil, Paris 1972.
* Robins.R.H , Linguistique générale une introduction , Armand colin , France, 1973.